

الفصل الرابع

في الثواب والعقاب

قال: عُقُوبَةُ الذَّنْبِ عَدْلٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ كَذَا الْمُثُوبَةُ مِنْ إِحْسَانٍ مَّائِنٍ

أقول : ذهب الأصحاب إلى أن العقاب على الذنب عدل من الله تعالى من غير^(١) وجوب عليه وكذا الثواب على الطاعات لا يجب عليه بل هو فضل وإحسان منه لعباده ، لأنه ملكه فله أن يتصرف فيه بإرادته ثوابا وعقابا ، من غير لزوم صدور أحدهما عنه واستحقاق الذم على تركه ؛ إلا أنه يفي بما وعده ، لأن الخلف^(٢) في الوعد نقص يجب تنزيه الله عنه . وخالفهم المعتزلة فإنهم قالوا بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله . وتمسكوا فيه بأن إلزام المشاق من التكاليف بدون منفعة تقابلها ظلم وأنه منزه عنه ، فلا بد من الثواب ، ثم إن سبب وجوب الفعل إنما هو دفع المضرة وإلا لوجب جميع الطاعات فيلزم استحقاق العقاب على تركه ليحسن الإيجاب .

وأجيب بأنه مبني على حديث تعليل أفعاله وأحكامه تعالى بالعلل الغائية والأغراض ، وقد تكلمنا عليه فيما^(٣) سبق . وقد يستدل على ذلك بالآيات والأحاديث الواردة في باب الثواب والعقاب يوم العرض والجزاء إذ لو لم يجب لجواز العدم فيلزم الخلف والكذب . والجواب أن اللازم مما ذكرتم إنما هو جواز الخلف والكذب ولا دليل على استحالاته . والتحقيق أن الآيات الواردة في ثواب المطيع تُعَمَلُ بمقتضاها ، ونقول بوقوعه به لمن آمن وأطاعه لما أن الخلف^(٤) في الوعد نقص يجب تنزيهه عنه .

(٢) ز: لما أن الخلف .

(٤) أول ق ٦٣ في أ .

(١) أ: بدون (غير) .

(٣) ز: بما .

وأما الآيات^(١) الواردة في باب عقاب العاصي فيعمل بموجبها ونقول بوقوعه فيمن تعلق إرادته ومشيتته بعقابه ويخصص^(٢) منها من^(٣) لم يتعلق مشيتته بعقابه لثلاث^(٤) يتعطل قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨)، فلا يلزم وجوب الثواب والعقاب ولا الخلف في الوعد ولا الوعيد^(٥). نعم قد يفهم من كلامهم^(٦) القول بوقوع الخلف في الوعيد لكنه باطل، وإلا^(٧) يلزم الكذب على الله تعالى والتبدل^(٨) على قوله وقد قال ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ (ق: ٢٩) ويمكن دفع هذا بدعوى اختصاص الآية بالكفار إلا أنه مختص عن الأول فليتأمل . قال: وَكَيْفَ تُلْزِمُهُ طَاعَتَنَا عَوَضًا وَنِعْمَةُ الْوَقْتِ تَرْتَبُ كُلُّ شُكْرَانٍ

أقول : هذا إشارة إلى ما استدل به الأصحاب على عدم وجوب الثواب ، وهو أن طاعات العبد وإن كثرت لاتفي شكر بعض ما أنعم الله عليه في وقت فكيف يستحق عوضا عنها^(٩) في الدار الآخرة . هذا ولعل السر في شرعية الأحكام وإيجاب التكاليف^(١٠) الشاقة للعباد هو تطويع النفس الأبية عن الانقياد ثم تجريدها عن

(١) من هنا إلى «في الوعد ولا الوعيد» من كلام الخيالي ينقله البياضي - بتصرف يسير - في كتابه إشارات المرام من عبارات الإمام (٢٢٩) ناسبا إياه إلى الخيالي .

(٢) أ ، ز : تخصص ، وما أثبتته من «ص» .

(٣) أ : ما . (٤) ز : من لم .

(٥) انظر للفرق اللغوي بين الوعد والوعيد تاج العروس للعلامة الزبيدي : ٣١٧/٥ - ٣٢٠ . وانظر إشارات المرام للبياضي (٢٢٩) فيها نقل عبارة الخيالي هذه كما أشرت إلى ذلك سلفا - ناسبا إياها إلى شرح التونية للخيالي .

(٦) وقد جعله الخيالي في حاشيته على شرح العقائد (١٧٢/١) مذهباً «للاشاعرة ومن يحذو حذوهم» وتابعه عليه ملا أحمد ، ولكن النسفي (تبصرة الأدلة : ٧٨١) ينسب هذا القول إلى كثير من فقهاء الحنفية ويحكي أيضا عن البغدادى نسبة هذا القول إلى أبي العباس القلانسي . انظر شرح المواقف مع حاشية الفناري : ٣٣٤/٨ ، ٣٣٥ ، و الباجوري على الجوهرة : ١٧١ ، ١٧٢ ، وينسب العلامة الفرهاري (النبراس : ٢٣٥) إلى الصوفية أيضا ، وقد أفرد الملا علي القاري مؤلفا في هذا الموضوع سماه «القول السديد في منع خلف الوعيد» انظر شرحه للفقهاء الأكبر : ١٢٨ وكشف الظنون لحاجي خليفة : ١٣٦٤ .

(٧) أول ق ٧٥ في ز . (٨) ز : التبدل .

(٩) ز : بدون (عنها) . (١٠) أ : التأليف .

الظلمات الهيولانية والغواصق الجسمانية لينتقش فيها الصور القدسية والمعارف الربانية ثم يفوز بالتجليات الحقانية والاقتراس بالأنوار السبحانية على ما أشير إليه بقوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٣)

قال: فِي الْعَقْلِ غُفْرَانُ كُفْرٍ جَائِزٌ لِّكِنْ أَيْ لَهَا نَصُّ تَخْلِيدٍ وَنِيرَانٍ أقول ^(١): ذهب الأكثرون إلى أن غفران الكفر والشرك جائز عقلا لما أن العقاب حقه فيجوز إسقاطه ، وإنما علم امتناعه بدليل السمع وهي آية التخليد ^(٢) في النار ، ومنعه ^(٣) بعضهم ^(٤) لأنه مخالف لحكمة التفرقة بين من أحسن غاية الإحسان وبين من أساء غاية الإساءة . وضعفه ظاهر إذ على تقدير اقتضاء الحكمة التفرقة بينهما يجوز أن يدخل المحسن في الجنة ابتداء ثم يدخل المسيئ فيها بعد أزيمة متطاولة أو يدخلهما ^(٥) معا ولكن يعطي للمحسن درجات لا ينالها المسيئ أصلا أو يدخل المحسن في الجنة ولا يدخل المسيئ جنة ولا نارا ^(٦) .

(١) انظر في هذا المبحث شرح المقاصد: ٣/٣٩١، ٣٩٢، شرح العقائد مع حاشية الخيالي: ١/١٧١.

(٢) أ: زيادة (في) . (٣) ز: ومنع .

(٤) هم المعتزلة كما في حاشية الخيالي وملا أحمد على شرح العقائد (١/١٧١) وقال العلامة الفراهري في النبراس (٢٣٢) «أظن أنه مذهب بعض الماتريدية أيضا لأنهم يوافقون المعتزلة في أن العقل قد يستقل بمعرفة الحسن والقيح» . وأنا أقول لا حاجة إلى الظن بنسبته إلى الماتريدية . وها هو إمامهم يصرح بعدم جواز العفو عن الشرك عقلا في كتابه تأويلات أهل السنة (١/٤٣٢) ، وكذلك ينسب العلامة فضل الرسول (في المعتقد المنتقد: ٨٨) هذا القول إلى النسفي - صاحب العمدة - الماتريدي والنابلسي ينسبه إلى أكمل الدين البابرقي الماتريدي كما نقل العلامة أحمد رضا الهندي (في المستند المعتمد: ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣) معقبا على هذا القول بأنه «ضعيف مهجور» . فلعل الخيالي قد استبشع نسبة هذا القول إلى الماتريدية حيث أطلق كلمة "بعض" حين قال «ومنعه بعضهم» ، وهذا الصنيع يذكرنا نفس صنيع السعد في شرح العقائد: ١/١٧١ .

(٥) أ: يدخلها .

(٦) لا يقال هنا إن الله قد شنع على من لم يفرق بين المسلم والكافر بقوله ﴿ أَفَتَجْعَلُ الْمُشْرِكِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (القلم: ٣٥) لأننا نقول هذا دليل سمعي وإنما الكلام في الأدلة العقلية - انظر النبراس للفراهري: ٢٣٢ .